



علق وزير الري المصري مع «زراع الموارد المائية لدول حوض النيل العشر» معهم خبراء دوليون من البنك الدولي الإنشاء والتعمير، في طائرة حربية فوق إثيوبيا لمعرفة ما يجري هناك على الطبيعة، وقد تأكد وزير الري أنه لا توجد هناك أي سدود إثيوبية على منابع النيل، ولكن وزير الري لا ينفي وجود سدود ولكنها مجرد منشآت لتوليد الكهرباء، خاصة أن لجنة السدود الدولية أصدرت منشورا يصنف السدود إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة، والصغيرة مثل الموجودة في إثيوبيا والكبيرة مثل السد العالي.

رحلة جيوية فوق منابع النيل

جميع دول الحوض تمر بأزمى فقراتها، مشيراً إلى أن الجهات الدولية تطالب الدول المتشاطئة في أكثر من ٣٠٠ نهر دولى كبير وبينها نزاعات بشأن حصص المياه فى هذه الأناهار أن تحذو حذو مصر ودول حوض النيل فى مبادراتها الجديدة التى حولت النزاع والتنافس والصراع حول مياه النيل إلى ملصحة تعاون سلمى تهدف لاقتسام مياه النيل بجميع دوله العشر بتعظيم القوائد من كل نقطة مياه ومن الكميات الهائلة الفاقدة على النيل التى لا يستفيد منها سوى ٦٪ فقط.

ويشير إلى أنه مع وزراء دول حوض النيل وخبراء الهيئات والمؤسسات المانحة الدولية ومن البنك الدولى للإنشاء والتعمير فوق منابع النيل الحبشية وفوق جميع الأحواض المائية التى تصب فى نهايتها فى نيل مصر والسودان، وهى: نهر النيل عطبرة فى الشمال وبحيرة تانا والنيل الأزرق فى الوسط وأحواض نهر البارو والاكوبو ومستنقعات السوبات وتشاد ووجود الفوائد فيها يمكن الاستفادة منها بإقامة مشروعات مشتركة تفيد كلا من دول الحوض الشرقى الثلاث: مصر والسودان وإثيوبيا.

ويقول الدكتور عبدالفتاح مطاوع كبير خبراء مياه النيل إن المبادرة الجديدة لحوض النيل لم تحدث من قبل وتم اتخاذها بروح

وزراء الري بحوض النيل وخبراء البنك الدولى يتفقدون النيل فوق إثيوبيا



لا توجد سدود إثيوبية كبيرة ولكن مشروعات صغيرة للشرب والصرف مشروعات مشتركة لدول حوض النيل تخدم الجميع ولا تضر بأحد

وكان وزير الري الإثيوبى شيفراو جارسو قد أكد فى القاهرة الشهر الماضى أثناء حضوره الاجتماعات الوزارية لدول حوض النيل الشرقى أنه لا توجد لإسرائيل أى مشروعات فى المنابع الإثيوبية، باستثناء بعض المشروعات الصغيرة لمياه الشرب والصرف الصحى، مشيراً إلى أن إثيوبيا إذا أرادت أن تبني سدودا فسوف تلجأ لحكومتى مصر والسودان.

وقال الدكتور محمود أبو زيد وزير الري إن العلاقات المصرية - الإثيوبية، والمصرية النيلية مع

تحقيق

أحمد نصر الدين



محمود أبوزيد د. عبدالفتاح مطاوع

الجولات وجود كميات وإيرادات هائلة من المياه الفائضة التي من الممكن استغلالها في زيادة إيرادات نهر النيل بكميات خيالية من المياه، خاصة المشروعات القائمة بمناطق المستنقعات النيلية كمشار وبحر الزراف مثلاً وروافد السويبات والنيل الأزرق وروانده.

واكتشفنا هناك - والكلام للدكتور عبدالفتاح مطاوع - أن هناك إمكانية لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة في

أماكن كثيرة ومنها يمكن إنشاء شبكات ربط كهربية بوحدة هذه الدول الثلاثة، وأن هناك أيضاً فرصاً كبيرة ومتزايدة إذا ما صدقت النيات لتحقيق الرخاء والتنمية ولموجات شعوب الدول الثلاث وهي فرص هائلة يمكن أن تقيد هذه الدول.

طيبة جداً، وأن اختيار إثيوبيا كمقر ومكتب إقليمي لمجموعة الخبراء مع تخصصين فرعيين في كل من القاهرة والخرطوم مبادرة طيبة، مشيراً إلى أن المكتب الإقليمي في إثيوبيا به مهندسون من مصر والسودان وإثيوبيا وبه وحدة دراسات إدارية لمشروعات الحوض وهي التي وافق عليها الوزراء والخبراء، وسوف يكون رئيسها في الدورة الأولى مصرياً، وهو الأمر الذي يؤكد ويثبت حسن النيات وصدق وتوحد المواقف لهذه الدول.

ويعود الدكتور عبدالفتاح مطاوع ليؤكد أن السد الذي تم الإشارة إليه وتصويره على أنه أقيم تهديداً لأمن مصر المائي لا يخرج عن كونه جداراً مقاماً على بحيرة تانا وقد زرنا جميع مواقع الأحواض والأنهار التي في إثيوبيا ولها علاقة بنهر النيل في السودان ومصر وهي أحواض أنهار عطبرة والنيل الأزرق والبارو والاكوبو التي تصب في نهر السويبات جنوب السودان.. وقد حلقتنا فوقها بأكثر من طائرة على مدى أسبوع كامل وقررتها الحكومة الإثيوبية، وقمنا بعدة جولات هناك منها جولات في أحواض إثيوبية غير نهر النيل مثل حوض نهر القواش وشاهدنا كل المشروعات الإثيوبية للموارد المائية القائمة عليها، بل أطلعونا على خططهم ومشروعاتهم لأول مرة في تاريخ العلاقات المصرية - الإثيوبية حتى عام ٢٠٢٥ واكتشفنا من خلال هذه

وبدا تنفيذها عام ١٩٩٦ وتم الانتهاء منها في بداية العام الحالي بقدرة ٧٢ ميجاوات وأقصى تصرف مائي لها ٣١٥٠ م^٣/ثانية، بتصرف إجمالي سنوي لا يزيد على ٤.٧ مليار م^٣ كحد أقصى، علما بأن القدرة التخزينية المتوسطة لبحيرة تانا بين منسوب ١٧٨٤ - ١٧٨٧ تعادل ٩.١ مليار م^٣ أي ما يعادل ٢.٤ متر من كمية المياه المنصرفة من البحيرة سنويا.

ويقول الدكتور أبو زيد إن ما تردد عن قيام مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي بدراسة لصوض النيل الأزرق عام ١٩٦٤ والتي اشتملت على ٢٢ سدا فإنه يجب التوضيح بأن الـ ٢٢ مشروعا المقترحة بالدراسة تحتوي على ١٤ مشروعا للرعى و١١ مشروعا للكهرباء و٨ مشروعات متعددة من (رعى وكهرباء) هذا مع العلم بأن مجموع متوسط ما يسقط من أمطار على دولة إثيوبيا يقدر في المتوسط بنحو ١٢٧٥ مليار متر مكعب سنويا منها

شبهيلي كما يبلغ مجموع الجريان السطحي بالأنهار المختلفة بكل إثيوبيا ١١٠ مليارات م^٣.

ويشير الوزير إلى أن الفرق بين أحجام مياه الأمطار وأحجام مياه الجريان السطحي يستخدم في الزراعات المطرية والمراعي الطبيعية وهي الأنشطة الرئيسية للسكان بإثيوبيا على مدى العصور والأزمنة.. لذا فإن أي تغييرات في تلك الأنشطة ليس بالبساطة ولها متطلبات متعددة من أجل إجراء أي تغيير فيها.

الرد بالأرقام

ويعود الدكتور أبو زيد وزير الري ليشهد أنه تردد أن السودان كان يستقبل عند سد الروصيرص على النيل الأزرق ٢٩ مليار متر مكعب من المياه، وأنه أصبح يستقبل ٧ مليارات متر مكعب فقط نتيجة لإنشاء سد عملاق على مخرج بحيرة تانا ولكن الحقيقة أن السعة التخزينية لهذا السد تبلغ نحو ٢.٥ مليار متر مكعب ويستقبل سنويا نحو ٥٠ مليار متر مكعب وثبت أنه لا توجد منشآت مائية لها طاقة تخزينية كبيرة سواء على مخرج بحيرة تانا أو على طول النيل الأزرق يمكن لها أن تؤدي إلى وصول ٧ مليارات متر مكعب فقط للسودان في الوقت الراهن.. إلا في حالة واحدة فقط قد تنتج عن تغيرات مناخية حادة سلبية كنتيجة لقلة هطول الأمطار على الهضبة الإثيوبية وهي ظاهرة لم تحدث من قبل.

ويؤكد الوزير أنه بالنسبة للسد العملاق الذي أشير إليه بأنه أنشئ عند مخرج بحيرة تانا بفرض تنظيم التصريفات المائية المتوجهة لمصر فإن تسلسل تاريخ الأعمال الصناعية على مخرج بحيرة تانا

بدأ بإنشاء محطة «تيس أباي ١» لتوليد طاقة كهربائية ١١ ميجاوات بتصرف مائي ٣٠ م^٣/ثانية في عام ١٩٦٤ على بعد ٢٠ كيلومترا من مخرج البحيرة وبالقرب من شبالات «تيس سات».. وأنه خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ تم إنشاء هدار شارا شارا على مخرج البحيرة لتغذية محطة مياه الشرب وأعمال التحكم في تصرفات مياه البحيرة خارج موسم الفيضان لتغذية محطة «تيس أباي ٢» لتوليد طاقة كهربائية

من إيراد مياه النيل لاقتسام فائدة تلك الزيادة، وأنه لا أساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل. وهذه الأمور كلها هي التي صنعت الروح الطيبة والرغبة الصادقة في التعاون بين دول حوض النيل ممثلة في المبادرة التي يتم من خلالها في نهاية الشهر الحالي عقد مؤتمر دولي بين ٦٠ من الدول والمؤسسات المانحة الدولية ودول حوض النيل في جنيف بسويسرا، والذي يحضره جميع وزراء الموارد المائية لدول الحوض العشر لتحديد الفائدة المحتملة لكل دولة من الدول، حيث إن المبادئ العامة التي تحدد تنفيذ تلك المشروعات هي أن تحقق الفائدة لكل وبدون إحداث أي ضرر للآخرين.

مبادرة دول الحوض!

ويؤكد الدكتور أبو زيد أن المشروعات المشتركة المقترحة بين مصر وإثيوبيا والسودان من خلال مبادرة حوض النيل تهدف لإقامة مشروعات ذات فائدة للجميع وليس لمصلحة دولة دون دولة أخرى بما في ذلك مشروعات الري التي يتطلب تنفيذها تنظيم المصرف والموازنات مما يفيد إثيوبيا ودول المصب، كما تهدف أيضا إلى عدم الإضرار بنى من تلك الدول، وأن الروح السائدة الآن مستجيبة لإزالة أي من الحساسيات والريبة والتركيز على التعاون في جو من الشفافية لمصلحة شعوب دول حوض النيل جميعا، مشيرا إلى أن مصر قد طلبت التركيز على المشروعات التي تزيد